بعد توقف لمدة شهرين .. عودة المجموعة الخامسة في محطة حلب للخدمة

الزامل لـ«الوطن»: أوقفت بسبب بعض الملاحظات وسيتم إدخال المجموعة الأولى نهاية أيلول المقبل

عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» عن إعادة المجموعة الخامسة في محطة حلب لتوليد الكهرباء للخدمة بعد توقفها لمدة شهرين عن العمل بسبب عدد من الملاحظات بناء على تقييم أداء المجموعة من قبل شركة الكهرباء حيث تم إدخال هذه المجموعة في الخدمة خلال العام الماضي وحالياً وبعد أن تمت معالجة الملاحظات تم إدخالها من جديد للخدمة بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٢٠٧ ميغا واط.

وأوضح الوزير خلال جولة إلى محافظة حلب أن المجموعة الأولى التي يتم العمل على إعادة تأهيلها ستكون في الخدمة مع نهاية شهر أيلول المقبل بطاقة إنتاجية مشابهة للمجموعة الخامسة (٢٠٧) ميغا واط وأن تكلفة المجموعتين وصلت لنحو ١٢٤ مليون يورو، في حين سيتم العمل على تأهيل وإصلاح وصيانة بقية المجموعات في المحطة (الثانية والثالثة والرابعة) لإدخالها في الخدمة خلال المرحلة المقبلة بتكلفة تأهيل تصل لحدود ١٥٥ مليون يورو.

شارك في الجولة محافظ حلب حسين دياب، ومدير عام المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء المهندس علي هيفا، ومدير نقل الكهرباء في المنطقة الشمالية المهندس حسام إسماعيل، ومدير عام شركة الكهرباء بحلب المهندس محمد حاج عمر.

وتؤكد الوزارة في تصريحاتها أنه في الجانب الفني مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعات كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية ومنه فإن الطاقة الإنتاجية الحالية لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة.

ورق الغار ذهب سورية الأخضر .. إلى التصدير مجدداً

مدير الحراج لـ«الوطن»: صدّرنا هذا العام ٢٠٠٠ طن ويتم تحديد الكميات المخصصة للتصدير للحفاظ على ديمومتها

الوطن

يتوجه كثير من أهالي الأرياف اليوم نحو الطبيعة في البحث عن كسب رزقهم، فلا يتطلب منهم الأمر أكثر من جني أوراق الغار وغيرها من النباتات العطرية وبيعها للتاجر الذي بدوره يصدرها كمواد خام، ليعيد استيرادها كمواد مصنعة، لعدم المقدرة على تصنيعها محلياً كما يقول بعض العطارين.

العطار محمد البديري أوضح في تصريح لـ«الوطن»، أن بعض النباتات العطرية -خاصة أوراق الغار - تستخدم في المجالات الطبية وصناعة العطور وبعض مواد التجميل، إضافة لصناعة الصابون وبعض مستحضرات التنظيف، واستخراج بعض أنواع الزيوت الداخلة في الصناعات التقليدية، إلا أن تصنيعها له تكلفة عالية ما يدفعهم إلى الاعتماد على الاستيراد للحصول على زيوتها المصنعة غير الممكن استخراجها بعملية التجفيف فقط.

مدير الحراج بوزارة الزراعة علي ثابت أوضح أنه لا يمكن إحصاء المساحات المزروعة بأوراق الغار، لأن هذا النبات يصنف من النوع الشجري المرافق للغابات ويعتمد على الأمطار، وهو يوجد على ارتفاعات مختلفة ضمن الغابات بشكل طبيعي من دون أي تدخل بشري.

وبيّن ثابت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية سنوياً تقوم بإدخال نبات الغار ضمن خطة التحريج ففي كل عام يكون هناك عدد محدد من الغراس تتوزع بجميع المحافظات السورية تقريباً خاصة الساحلية منها وفي الغاب بريف حماة وحمص كتشجير صناعي، لافتاً إلى أنه يتم تحديد الكميات المخصصة للتصدير سنوياً للحفاظ على ديمومة هذه النباتات بما لا يسمح بالتعدي والاستثمار الجائر بحقها.

أما بالنسبة للتصدير أكد ثابت أن أوراق الغار دخلت خلال السنوات السابقة ضمن الصادرات السورية، إلا أن الحرائق التي وقعت وطالت الغابات في الأرياف السورية دفعت المديرية لتوقيف تصدير أوراق الغار خلال عامي (٢٠٢٠-٢٠٢١) وذلك للحافظ على ديمومة هذه الشجرة، ليعود تصديرها عام ٢٠٢٢ ضمن كميات محددة، حيث تم السماح بتصدير ١٠٠٠ طن، وفي العام الحالي تم السماح بتصدير ٣٠٠٠ طن، تم تصدير نحو ٢٠٠٠ طن منها حتى اليوم.

وعن الإنتاج السنوي كشف ثابت أنه يتراوح وسطياً بين (٥-٦) آلاف طن، وهي موزعة ما بين مواقع ضمن الغابات الحراجية وأخرى ضمن الأراضي الزراعية الداخلة بالاستثمار، علماً أن كلا النوعين من هذه الأراضي تدخل منتجاته عمليات التصدير.

وبين ثابت أنه يتم سنوياً توزيع غراس مجانية من أوراق الغار للتشجيع على زراعتها بالإضافة لزراعتها ضمن المناطق الحراجية.

أما الصعوبات المرتبطة بزراعة هذه النباتات والتي تتجلى بصيانة المواقع المزروعة خاصة بما يتعلق بتأمين مياه الري، إضافة لاعتماد كثير من زراعة هذه النباتات على الأمطار بسبب المعاناة في إنتاجها بمواسم الجفاف.

نسيج حمص .. آلات عمرها ٤٠ عاماً

شنتير لـ«الوطن»: زيادة حوافز العمال توقف تسرب العمالة الخبيرة ولا بد من استقطاب خريجي المعاهد المهنية

هناء غانم

كشف مدير شركة الوليد للغزل والنسيج في حمص علي شنتير عن زيادة الإنتاج ونسب التنفيذ في الشركة خلال هذا العام بنسبة تقدر بنحو ٣٠ بالمئة، مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أن خطة الشركة رفع مستوى الإنتاج إلى أعلى المستويات الممكنة، وأن تتجاوز نسبة التنفيذ ٧٠ بالمئة من الخطة، لكن ذلك مرتبط بتأمين الأقطان، موضحاً أن الشركة مستعدة لزيادة الطاقة الإنتاجية وهي في طور زيادة الإنتاج وأن هناك عقوداً جديدة مع شركات من القطاع العام.

وأضاف شنتير أن المبيعات زادت بأكثر من ٥٠ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مبيناً أنه تم العمل على تحديث وتطوير الآلات بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وإنتاج خيوط جديدة تؤمن حاجة السوق، إضافة للاستمرار في إعداد الكوادر الفنية والإنتاجية والإدارية من خلال التدريب والتأهيل المستمر لمواكبة متطلبات العمل لافتاً إلى أن إجمالي كمية الإنتاج في المعملين (غزول ممزوجة وقطنية) بلغت ٢٨٠ طناً وكمية المبيعات ٣٦٦ طناً بقيمة تقدر بنحو ١٠,٥ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيار الماضي، بينما بلغت كمية الإنتاج خلال الفترة نفسها من العام الماضي ٢٢١ طناً وكمية المبيعات ١٤٥ طناً بقيمة ٢,٥ مليار ليرة.

وبين شنتير أن الشركة عملت هذا العام على زيادة الإنتاج ونسب التنفيذ وتحسين المواصفات الفنية للخيوط المنتجة، وذلك من خلال تحسين الواقع الفني والإنتاجي لمعامل الشركة، موضحاً أنه تمت زيادة عدد آلات الكرد في المعمل الأول (غزول ممزوجة) وتم وضعها في الخدمة، إضافة لزيادة عدد آلات البرم التي تم إصلاحها بعد توقف طويل ما ساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية، كما تمت زيادة عدد آلات الغزل النهائي المشغلة، وإصلاح مقاطع الدويلاج ومراوح الشفط لآلات الزوي المتوقفة وإدخالها في الخدمة ما ساهم في تحسين مواصفات الخيوط المنتجة.

وأشار إلى أنه تمت صيانة آلات الكرد في المعمل رقم ٢ (غـزول قطنية) وإصـلاح الأعطال الفنية بالمعمل وصيانة آلات الغزل والزوي ما أدى إلى تحسن مواصفات الخيط، لافتاً إلى أنه تم التعديل على آلات البرم بخبرات محلية في المعملين وذلك نتيجة التعاون بين أقسام الميكانيك والكهرباء والإلكترون والإنتاج في الشركة. وأكد أن كل عمليات الإصلاح والصيانة تمت بخبرات محلية في قسم المشغل الميكانيكي الذي يقوم بتصنيع المستلزمات وإصلاح بعضها وإدخالها بالخدمة رغم شح المواد الأساسية لتصنيع هذه المستلزمات.

كذلك قامت الشركة بتوقيع عقود مع بعض الشركات الأمر الذي أدى لزيادة نسب المبيعات ما انعكس إيجابياً على زيادة حوافز العمال التي ستسهم في دعم الإنتاج وإيقاف تسرب العمالة الخبيرة من الشركات، مطالباً أن يكون هناك استقطاب للمعاهد لرفع مستوى الشركة وخصوصاً خريجي المعاهد المتوسطة، ومعاهد التدريب المهنية بكل الاختصاصات.

وعن الصعوبات التي تعاني منها الشركة، أوضح شنتير أنها تتمثل بعدم توفر بعض قطع التبديل وصعوبة تأمينها من الشركات المصنعة بسبب العقوبات والحصار، إضافة للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وقلة وسائل النقل وقدم الآلات التي يصل عمرها إلى ٤٠ عاماً.

مشروع مدينة معارض السيارات من تعثر إلى آخر والشركات المنفذة سحبت آلياتها

مدير المشروع لـ«الوطن»: السبب مالي وعدم تسديد المستحقات للشركة المنفذة

طلال ماضي

ينتقل مشروع مدينة معارض السيارات في الدوير بريف دمشق الذي تم إطلاقه في نهاية عام ٢٠١٨ من تعثر إلى آخر، واستقر اليوم التعثر على خلاف بين الشركات المنفذة للمشروع ومحافظتي دمشق وريفها القائمتين على المشروع حول دفع مستحقات وأجور العقود، وقامت الشركات المنفذة بسحب آلياتها من المشروع.

توقف مشروع معارض السيارات جاء اليوم - حسب متابعة صحيفة «الوطن» - بعد وضع برنامج زمني لتتبع التنفيذ، واجتماع حكومي لحل جميع المعوقات أمام الشركات الإنشائية لتنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني المقدم من الشركات في حينها، وتم تحديد الموعد السابق المحدد والمقرر للانتهاء من المشروع في شهر أيلول العام الماضي، وتم تمديده إلى نهاية شهر تشرين الأول من العام ذاته، واليوم توقف المشروع وتم سحب الآليات منه.

وحول أسباب توقف المشروع بين مديره فرج العكة في تصريح لصحيفة «الوطن» أن السبب الأساسي المطالبات المالية للشركات غير القادرة على تسديدها من دون التحصيل من المكتتبين على المشروع لأن تمويل المشروع ذاتي.

وقال العكة: إن التحصيل من المكتتبين يحتاج إلى نقل الملكية لأرض المشروع من المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية صاحبة الأرض إلى مدينة معارض السيارات من أجل القيام بالتخصيص، وعند الانتهاء من نقل الملكية وفي حال تم دعوة المكتتبين للتخصيص، وتم التجاوب معنا يمكن أن يعود المشروع للعمل والانتهاء من تنفيذه.

وحول طبيعة الإشكالات العالقة اليوم في نقل الملكية على الرغم من الاجتماعات الحكومية المتتالية بين العكة نحن نسير بموضوع نقل الملكية بالاتفاق مع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، وهناك إجراءات إدارية والبعض من العقارات عليه إشارات، وبعض المشكلات الأخرى وكل عقار له وضع خاص، ويتم حله من الطابو ولا موعد محدداً للانتهاء لكن المعنيين يقولون إنه قريب والعمل في خواتيمه.

وحول الأعمال المنفذة من المشروع بين العكة أنه تم تنفيذ مبنى الإدارة وترحيل أنقاض وتنفيذ بعض أعمال البنى التحتية.

وبين عدد من المكتتبين أن كلفة المشروع التقديرية في نهاية عام ٢٠١٨ كانت نحو ٥ مليارات ليرة سورية، وتجاوزت نسبة الاكتتاب على المشروع ١٢٠ بالمئة، وهو ممول بشكل ذاتي، أي إن الحكومة لا تدفع عليه ليرة سورية لكنه عاد إلى التعثر، وهناك أعباء إضافية يتم تحميلها للمكتتبين لأن التضخم زاد من كلفة البناء بشكل كبير، ولو تم إدارة المشروع بشكل أفضل لكان اليوم وضع في الخدمة.

وأشار عدد من المكتتبين إلى أن الحكومة تنفذ فقط البنية التحتية للمشروع ومن حساب المكتتبين، وفشل دراسة المشروع هو السبب في تعثره، وقالوا ننتظر تحديد سعر المتر في المدينة بعد التضخم الكبير والكلف العالية في إنشاء البنية التحتية لتحديد موقفهم من الاستمرار باكتتابهم أو الانسحاب منه حيث تم في عام ٢٠٢٠ تخفيض سعر المتر المربع في المدينة إلى ١٣٥ ألف ليرة بعد أن كان ٢١٥ ألفاً.

وتقع مدينة معارض السيارات بمنطقة الدوير على أوتوستراد دمشق-حمص على مساحة ١٤٥ هكتاراً، وستتضمن عند استكمالها معارض للسيارات للحديثة، ومكاتب لبيع السيارات المستعملة، ومراكز صيانة، إضافة للمباني الإدارية، ومضمار لتعليم القيادة، ومركز النافذة الواحدة.

بعد نحو خمسة أشهر على قرار تغيير نشرات المركزي

د. محمد لـ«الوطن»: العوامل المؤثرة بسوق الصرف لم تتغير لهذا فالتدهور يثير الجدل

نوار هيفا

بعد التفاؤل الكبير الذي تحدث عنه بعض خبراء الاقتصاد والمطلعون على الشأن الاقتصادي حول تأثير نشرات حوالات الصرافة وتحديد سعر الصرف والقبول بالتعامل بالدولار وتصريفه من المواطنين العاديين عبر مصرف سورية المركزي، وعن تأثير القرار إيجاباً على سعر الصرف بالتالي انعكاسه على أسعار المواد والمنتجات، كان لابد من طرح السؤال حول سبب عدم ظهور هذا التأثير وانعكاسه على أرض الواقع حتى الآن.

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد بين أن تأثير القرارات الخاصة بسعر الصرف عبر نشرات المركزي لم تؤثر فيه بشكل كبير، لكن بداية لا بد من ذكر أحد عوامل عدم تأثير هذه النشرات على أسعار الصرف بعيداً عن أي تبرير، فبعد صدور هذه النشرات بأيام وقعت كارثة الزلزال الذي ضرب سورية بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٣، فكان تأثير الدمار على الاقتصاد كبيراً.

ومن جهة ثانية - يضيف محمد - بأن السعر الموجود ضمن النشرات لفترة قصيرة كان تقريباً يحاكي السعر الموازي، ما أعطى انطباعاً بأن الغاية هي محاكاة هذا السعر بشكل أساسي وأنها لم تبن ضمن معطيات معينة، والدليل على ذلك هو اختلاف أسعاره بين يوم وآخر من دون أن يقدم المركزي توضيحاً في أسباب التسعير، المسؤول عن النشرات يلحق بركب السوق السوداء، ثم وبعد فترة شهد سعر الصرف استقراراً مع بداية عودة العلاقات مع الدول العربية بعد كارثة الزلزال وكان الحاضن الأساسي لهذا الاستقرار هو العامل السياسي والعودة للجامعة العربية.

وأوضح محمد أنه خلال شهر رمضان يفترض أن يتدفق كم كبير من الحوالات الخارجية والتي قدرت بـ١٠ ملايين دولار يومياً، وهي بعلم الاقتصاد تؤثر إيجاباً على سعر الصرف، وخاصة خلال فترة الأعياد، ومع نهاية شهر رمضان والعيد ما حدث كان نوعاً ما مخالفاً للتوقعات من دون وجود أي تبرير اقتصادي أو نقدي، حيث بدأ سعر الصرف بالتدهور بشكل أكبر ولا يوجد أي تفسير لما حدث سوى المضاربات.

وكشف محمد أنه وبهذه المراحل جميعها كان سعر الصرف بنشرة الحوالات والصرافة يحاكي السوق السوداء حتى وصل إلى ٨٤٠٠، واستقر قرابة ثلاثة أسابيع بعد وصوله لأسعار قياسية بين (٩٣٠٠ – ٩٥٠٠) ثم حصل تحسن بالليرة حتى وصل بين (٨٤٠٠ – ٨٣٠٠) بالسوق السوداء، وارتفع قليلاً ما قبل عيد الأضحى ووصل إلى (٨٧٠٠ – ٨٨٠٠)، أما اليوم، فنشهد للأسف كسراً لحاجز الـ ٩٠٠٠، وليس هناك أي تبرير اقتصادي لما حدث منذ منتصف شهر رمضان لغاية اليوم، ولا يوجد أي سبب مؤثر على سعر الصرف حدث كزيادة الإنتاج، أو زيادة بالاستيراد والتصدير أو المواد الأولية الداخلة بالإنتاج، فكل ماله علاقة بالعوامل المؤثرة بسعر الصرف لم تتغير بالتالي الانخفاض الدراماتيكي بسعر الصرف كان عليه جدل.

وتساءل محمد: هل هذه النشرة عامل مساعد أو مثبط لسعر الصرف؟ البعض كان يطالب بأن تكون النشرات مقاربة للسوق السوداء بغية استقطاب مزيد من الحوالات ما الذي حدث؟

وبعد إصدار هذه النشرة بخمسة أشهر، لا بد من تقييم من المركزي لجدوى النشرات وتأثيرها وماذا كلفت المصرف من ليرة سورية مقابل القطع الأجنبي، وهل أثر هذا العرض في السوق إيجاباً أم سلباً، وما الحصيلة التي تم جنيها بعد هذا القرار، وأين توجهت، وماذا مولت، وما القيمة المضافة التي حققتها.

أسئلة لا بد من طرحها لأنه وبعد صدور القرار كان هناك تدهور بسعر صرف الليرة، وبالمجمل كانت النتيجة أن عام ٢٠٢٣ مبهم ولم يكن فيه أي استقرار ولا حتى تحسن.

> أخطر مشكلة عندما نشعر أن النشرات تلحق السوق السوداء

الجدير بالذكر أن القرارات الخاصة بتعدد نشرات أسعار الصرف، أو إعادة هيكلة نشرات أسعار الصرف صدرت بداية شباط ٢٠٢٣، وكانت بشكل أساسي تتضمن مجموعة من النشرات منها على سبيل المثال أولاً نشرة الحوالات والصرافة والتي أصبح على أساسها يتم تسعير أي حوالة واردة لداخل سورية وفق هذا السعر، أو تصريف بنك (نوت كاش) في المصارف وكان السعر يحاكي بشكل أو بآخر السعر التوازني الذي يفترض أن يحدد يومياً بناء على معطيات مصرف سورية المركزي نتيجة تقاطع مجموعة من العوامل التي أثرت بسعر الصرف لنحصل على السعر الموجود بنشرة الحوالات ضمن نشرات الصرافة، والنشرة الثانية نشرة المصارف والتي تستخدم لتقويم القوائم المالية للمصارف إضافة إلى بعض الاستخدامات الأخرى الخاصة ببعض أنواع الحوالات، النشرة الثالثة نشرة الجمارك والطيران والتي أصبحت على سعر ٧٥٠٠.